الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.4
2 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقررة: السيدة آنا إينيس روكانوفا (أوروغواي)

البند ٢ من جدول الأعمال (الترابط)

المتحدثون:

الأمين العام للأونكتاد	اليابان
وزير الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا	أستراليا
أفغانستان باسم المجموعة الآسيوية والصين	سري لانكا
فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين طالبي الانضمام إليه بلغاريا ورومانيا	مصر
الهند	جيبوتي
الولايات المتحدة	المسؤول بالإنابة عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت يُعمَّم على الوفود لإجازته.

ويرجى إرسال طلبات التعديل للبيانات من كل وفد بمفرده في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦**، إلى: UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, Fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437.

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور للتجارة والتنمية: الشراكة العالمية والسياسات الوطنية من أجل التنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

(تابع)

١- قال **الأمين العام للأونكتاد**، مشيراً إلى الكلمة التي ألقاها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في افتتاح الدورة الثالثة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، إن أمانة الأونكتاد تتفق تماماً مع تأكيد أن التجارة هي أحد مكونات مزيج السياسات التي يمكن أن تسهم في التنمية وفي التخفيف من شدة الفقر. ويعني ذلك، بالنسبة إلى المدير العام، "... أنه لا يوجد تمسك أعمى بالتجارة الحرة. لكن ذلك يعني أيضاً عدم التأييد الأعمى للحكومات في أي شيء تفعله تقريباً، وعدم التأييد الأعمى للحماية". وفيما اعترف الأمين العام، بأن تحرير التجارة لن يكون كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية اللازمين للحد من الفقر، وبأنه لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إلا إذا نما العديد من البلدان النامية بوتيرة أسرع، قال إنه ثمة حاجة إلى وضع سياسات اقتصادية تتيح للبلدان النامية اكتساب القدرات الإنتاجية والتجارية لمواكبة الترابط الاقتصادي العالمي. والهدف من *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* هو استكشاف السياسات التي أثمرت في عدد من البلدان وتأكيد السبب الذي يحول دون نجاح سياسات مماثلة في بلدان أخرى والوقوف على الخيارات البديلة. وحيث إن الأونكتاد يحتل مكانة جيدة تجعله قادراً على القيام بتحليلات دقيقة تتضمن فحصاً نقدياً، فقد قام بذلك التحليل في التقرير، الذي ينبغي أن يُعتبر جزءاً من مجموعة منشورات الأونكتاد التي تتناول أخطر التحديات التي تواجهها البلدان النامية.

٢- وعند تحليل الإصلاحات التجارية التقليدية التي اعتُمدت خلال الـ ١٥ سنة الماضية، سلّم الأمين العام بما أدت إليه من نتائج إيجابية ونتائج سلبية أيضاً من حيث الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. وفي المقابل، فإن البلدان التي كانت أكثر حذراً في اعتماد إصلاحات وطبقت سياسات صناعية استباقية قد سجّلت نجاحاً ملحوظاً. وأشار *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* إلى أن أداء البلدان النامية، التي نوّعت قاعدتها الصناعية ونمط تجارتها، كان أفضل من أداء البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية أساساً، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وشدّد على وجوب ألا تشكل الأرباح غير المنتظرة التي تحققت مؤخراً من ارتفاع أسعار السلع الأساسية أساساً للتنمية المستدامة، لأن تلك الأرباح تخضع لاتجاه نحو الانخفاض على المدى الطويل. ولا تزال الإدارة الاقتصادية والمؤسسات السليمة عنصراً حيوياً لدفع النمو الاقتصادي، غير أنه ستكون للسياسات الاستباقية أهميتها أيضاً. ونظر التقرير في تلك السياسات التي تتبعها عينة من البلدان النامية والمتقدمة، مبيناً أن اللجوء إلى الإعانات والرسوم الجمركية كان مفيداً في الماضي، وحلّل أيضاً مدى تأثير قواعد منظمة التجارة العالمية في تطبيق تلك السياسات اليوم. ولم يكن هذا التحليل لأغراض الجدل، بل في سبيل التحقق لمعرفة النهج الذي قد ينجح والنهج الذي قد يفشل. وإضافة إلى ذلك، لم يتأثر العديد من السياسات، مثل تشجيع مجموعات الكتل والتكنولوجيا، بقواعد منظمة التجارة العالمية.

٣- ورغم أن السياسات التي نجحت في بعض البلدان قد لا تعتمد بيسر في بلدان أخرى، توجد مبادئ مشتركة تنطبق على الجميع، رغم وجوب مراعاة السياسات مرحلة النمو الاقتصادي والمؤسسي لهذه البلدان. وفيما اعترف بأنه ليس في وسع الجميع الموافقة على خيارات السياسات العامة السالفة الذكر، أكد أن ذلك هو

موضـــوع النقاش. فقد أكد توافق آراء ساو باولو أنه ليس هناك نهج صالح لكل الأحوال، وبعبارة أخرى، ينبغي اختيار أدوات السياسة العامة في الوقت نفسه الذي يجري فيه تناول مسائل الجرعة الصحيحة، والتوقيت الصحيح والتتابع السليم.

٤- وأما **وزير الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا** فقد قال إن الأونكتاد قد بلغ مفترق طرق، لكنه أعرب عـــن ثقـــته في أن يتخذ الأونكتاد الإجراء اللازم لمواجهة عمليات العولمة والتحديات الجديدة في مجالي التجارة والتنمية مواجهة فعّالة. وأضاف أن الأونكتاد يحتاج إلى التكيف مع واقع الترابط الناشئ. وشدد في هذا السياق على أهمية التقرير الذي أعدّه فريق الشخصيات البارزة باعتباره نقطة انطلاق للتفكير في إعادة تنظيم الأونكتاد في مـــرحلة ما قبل الأونكتاد الثاني عشر. فالترابط سمة من سمات العولمة التي أدت إلى نشوء شبكات وآليات جديدة للـــتعاون. وقـــد شـــجع على ذلك الابتكار العلمي والتكنولوجي، بصفته أداة الدعم الرئيسية للاقتصاد الجديد وللـــتكامل النقدي والمالي. غير أن الترابط يتطلب التزاماً سياسياً من جانب المجتمع الدولي فضلاً عن الحاجة إلى الابـــتكار عـــلى صعيد السياسة العامة لاستكمال السياسات الوطنية وللتمكين من تصحيح الاختلالات العالمية وإدارتها. ورغم النمو الاقتصادي العالمي الإيجابي الواسع النطاق الذي شهدته السنوات الأخيرة، وبخاصة في الصين والهند، ازدادت حدة أوجه عدم التناظر. ولم يرافق ذلك النمو توزيع عادل لفوائده، ولم يخفف من أوجه الضعف في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا.

٥- ولم تؤدّ برامج الإصلاح الاقتصادي التقليدية وتحرير التجارة إلى النتائج المتوقعة. فهناك حاجة إلى دراسة صيغ جديدة تتكيف مع الاحتياجات المحددة لكل بلد وتجعلها تتسق مع الالتزامات المتعددة الأطراف. وأما العوامل الخارجية، مثل تحسين فرص دخول الأسواق، والتخفيف من عبء الديون، والزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج، فقد عززت النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. وينبغي أن تُعزَّز تلك العوامل بتدابير تهدف إلى النهوض بالقدرة على المنافسة، وتراكم رأس المال، ووضع مبادرات جديدة في مجالي الاقتصاد والعمالة، والابتكار التكنولوجي والزيادات في الإنتاجية. واعتُبرت السياسات الملائمة أساس القوة الدافعة المستمرة لعمليات التنمية المتوازنة. وينبغي لتلك السياسات أن تشمل المرونة في النظم المالية، فضلاً عن الحكم السليم، والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة، والمؤسسات الثابتة والديمقراطية والشفافة. ولـــن تـــؤدي دعوة توافق آراء ساو باولو إلى اعتماد سياسات للنهوض بالاستثمار، وتحسين القدرات الوطنية، وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، إلى نتائج إلا إذا كانت هناك قرارات سياسية لإيجاد الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية والنمو المستدام.

٦- ويُعتـــبر نظام تعدد الأطراف الفعال أفضل ضمان للمضي قدماً على درب الديمقراطية والتنمية. فقد دعا *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* الذي أصدره الأونكتاد إلى مزيد من المرونة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي دعوة إلى النظر ملياً في الحاجة إلى تحديد وإيجاد مزيد من الأدوات المؤسسية دعماً لسياسات صناعية وتجارية أكـــثر دينامية. وكان لتحرير التجارة نتائج لصالح التنمية المستدامة أكثر من نتائج الحمائية. واعتُبر نظام التجارة المتعدد الأطراف أداة أساسية تستند إلى مبدأ عدم التمييز. وفي هذا الإطار، ثمة حاجة أيضاً إلى تطبيق معاملة خاصة وتفضيلية، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ويمثل نطاق أوجه المرونة السالفة الذكر بنداً من أهم البنود التي تستوجب التوافق في الآراء. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية أو الثنائية، بما فيها الاتفاقات التي

تتعلق بزيادة حجم التجارة بين بلدان الجنوب، أن يُكمِّل النظام المتعدد الأطراف، لا أن يحل محله. وتعتبر إسبانيا والاتحاد الأوروبي أنه من الضروري أن تستأنف بالجهد السياسي اللازم المفاوضات بشأن جولة الدوحة بما يتيح اختتامها على نحو سريع ومرضٍ.

٧- وفيما يتعلق بالالتزام بالتعاون الإنمائي، تعتبر إسبانيا أن للتعاون مع الأونكتاد قدراً كبيراً من الفائدة والأهمية، وتدعم أنشطته لأنه الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتناول التفاعل بين التجارة والتنمية من منظور متكامل. وناشد الوزير المجتمع الدولي أن يواصل التعاون لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الشراكة العالمية من أجل التنمية. وسيمكِّن ذلك من تصحيح الاختلالات وأوجه عدم التناظر الناتجة عن عمليات العولمة وآثارها.

٨- وتكلم ممثل **أفغانستان**، باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، فلاحظ أن الصين والهند هما المحرك الرئيسي للنمو السريع الواسع النطاق الذي شهدته البلدان النامية أخيراً منذ عام ٢٠٠٢، من خلال روابطهما المتينة مع البلدان النامية الأخرى، مما قد يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء الاختلالات العالمية، كما وضّحها *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"*، التي تشكل خطراً على استقرار النمو. ودعا إلى اعتماد نهج متعدد الأطراف لتنسيق السياسة العامة على صعيد الاقتصاد الكلي من شأنه أن يزيد زيادة كبيرة في فرص تصحيح تلك الاختلالات دون النيل من الأداء الاقتصادي للبلدان النامية. وأعرب عن تقديره للتقرير لتناوله مسألة السياسات الاستباقية الصناعية والتجارية وما يتصل بها من فرص وتحديات للبلدان النامية، ولتأكيده أن آلية السوق وسياسات الدعم العامة ليست نُهجاً متناقضة، كما تبين نجاحات شرق آسيا وجنوبها. وإذ أشار إلى هذه المجموعة المهمة من الترتيبات الخاصة ببلدان محددة، أكد مجدداً أنه لا يوجد "نهج وحيد يصلح للجميع". كما أعرب عن تقديره لمحاولة التقرير التي تُعتبر وجيهة ومحايدة، لجعل مفهوم "حيز السياسة العامة" مفهوماً تطبيقياً، يشكل قاعدة متينة للمناقشات المستقبلية. وأعرب عن تأييده لفكرة وجوب تحديد كل بلد التوازن بين حيز السياسة الوطنية والأسلوب الدولي وفقاً لأولوياته. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستكمل السياسات المعتمدة على الصعيد الوطني بسياسات تُطبق على المستوى الدولي. وقد اعترف التقرير بحقّ بالمشاكل والأخطاء السابقة التي تتعلق بنظام التجارة المتعدد الأطراف والتدبير العالمي للقضايا النقدية والمالية، كي تساعد هذه المعرفة الجديدة على تحسين المساعدة على تصحيح الاختلالات وأوجه انعدام التناظر العالمية.

٩- وتكلم ممثل **فنلندا**، باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدين طالبَي الانضمام إليه بلغاريا ورومانيا**، فقال إن نطاق *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* نطاق واسع جداً، يغطي قضايا عديدة مختلفة، كما كانت تحليلاته والسياسات التي أوصى بها على قدر من التنوع. ولا ينبغي للسياسات الداعمة لدفع الاستثمار الداخلي والإنتاجية أن تشكل حمائية منغلقة على ذاتها، بل ينبغي لها أن تُكمِّل تدابير السياسة العامة الهادفة إلى تعزيز القوى المبدعة في الأسواق. وكما أكد التقرير، فإن السياسة التجارية لا تكفي في حد ذاتها لتحقيق اندماج متوازن في الاقتصاد العالمي، بل هي تتطلب بدلاً عن ذلك سياسات ملائمة ترافقها في مجالي أسعار الصرف وحساب رأس المال.

١٠- ووافق على ما ورد في التقرير بأن الضعف إزاء الخارج يمثل تحدياً رئيسياً للبلدان النامية التي ينبغي لها أن تزيد من تعبئة الادخار المحلي بما يتيح تفادي الاعتماد المفرط على رأس المال الأجنبي. بيد أنه اعترض على القول في التقرير إن القواعد المتعددة الأطراف ضارة للتنمية. ومرونة السياسات لا تمثل العلاج الوحيد للتنمية، فالسياسات

التي تقوم على أسس سليمة والتي يمكن توقعها في مجال المنافسة يمكن أيضاً تجعل ساحة المنافسة ساحة أكثر إنصافاً للجميع.

١١- كما تساءل المتحدث عن بعض أجزاء التقرير، وبخاصة ما يتعلق منها بسياسات الدعم وحقوق الملكية الفكرية. وقال إن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، التي يقترحها التقرير، خطرة على التنمية نظراً إلى أنها يمكن أن تنحرف بقرارات الاستثمار وتُهدر الموارد المالية، ولم تُثبت فائدتها إثباتاً قاطعاً بأدلة ملموسة. ولا ينبغي لحظر تقديم الدعم للصادرات، القائم على الاتفاق في الآراء الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أن يُعتبر تقييداً غير موجَب للبلدان النامية، لأن لهذا الدعم آثار مشوِّهة حادة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

١٢- وأعرب المتحدث عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء التأكيدات الواردة في التقرير بشأن الإدارة الرشيدة، وبخاصة انعدام العلاقة المزعوم بين مؤشرات الأداء الاقتصادي والإدارة الرشيدة عند المستويات المتدنية للتنمية، فجدّد بقوة تأكيد أهمية المؤسسات السليمة والإدارة الرشيدة في تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

١٣- وقال إن قضية المرونة تمثل جزءاً من المفاوضات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية في منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الموضوع، سلّم بأن التقرير تضمن بعض الأفكار المهمة. واتفق مع ما ورد فيه بخصوص أهمية التنفيذ التعاقبي لعملية تحرير التجارة على المناسب في السياق الأوسع نطاقاً للتنمية والحد من الفقر. وفي الختام، أعرب عن أسفه لتعليق مفاوضات الدوحة، وعن التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل على اختتام جولة الدوحة بنجاح.

١٤- ولاحظت ممثلة **الهند** أن العولمة والترابط يشكلان بالنسبة إلى البلدان النامية فرصة جديدة للنمو والتنمية وتحدياً بارزاً في آن معاً. وإذ سلّمت بمنطق العولمة وأهميته التي لا يمكن إنكارها في اقتصاد اليوم، شددت على الحاجة إلى إيجاد بيئة دولية قادرة على مراعاة الأولويات الخاصة بالبلدان النامية. كما أعربت عن تقديرها *"لتقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"*، وبخاصة اهتمامه بنظام فعال للإدارة الاقتصادية العالمية يضمن التوازن السليم بين السيادة في وضع السياسات الاقتصادية الوطنية والإدارة العالمية المتعددة الأطراف. وقد شدّد التقرير بحقّ على أوجه انعدام التناظر القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وعلى الأثر المتباين لبعض الالتزامات القانونية الدولية، التي تشكل عبئاً أكبر على البلدان النامية. وإذ دافعت عن استمرار الاعتراف بحيز لاستراتيجيات إنمائية محلية داخل إطار الضبط والالتزامات الدولية، دعت إلى تعزيز إدراك مفهوم "حيز السياسة العامة". ولا ينبغي اعتبار هذا المفهوم مفهوماً يتعارض مع نظام العلاقات الاقتصادية الدولية. وفيما يتعلق بالاختلالات المالية العالمية، دعت إلى تعزيز الديمقراطية في سير مؤسسات بريتون وودز وعملية اتخاذ القرار فيها والتحقق مجدداً من بُعدها الإنمائي، على أن يولي الأونكتاد عناية متواصلة لهذه المسألة. وفي الختام، شددت على دور تحويلات العاملين بالخارج في التدفقات المالية إلى البلدان النامية، على النحو المذكور في التقرير، وطالبت بإجراء مزيد من الأبحاث في هذا الموضوع، وبخاصة فيما يتعلق بالحواجز التشريعية والتكاليف الضريبية للتحويلات النقدية.

١٥- ورحبت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** بكامل العمل المنجز الهادف إلى زيادة الفهم الجماعي للعناصر التي شكلت السياسة التجارية ودورها في النهوض بالنمو الاقتصادي والحدّ من الفقر، وأعربت عن التزام بلدها بالمؤسسات الدولية المكلفة تعزيز الاقتصاد العالمي ووضع الأسس لرفاه أوسع نطاقاً. بيد أنها أعربت عن أسفها إزاء

التوصيات الواردة في *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* مؤكدة أنها تتعارض مع أسس السياسة الاقتصادية والتجارية السليمة، ومع نتائج بحوث منظمات دولية أخرى. ولفتت الانتباه إلى الاتجاه الذي شهدته البلدان النامية مؤخراً في النمو العالمي، مشيرة إلى احتمال أن يكون سبب ذلك الإصلاحات القائمة على سياسات اقتصادية سليمة اعتُمدت في التسعينات. وأعربت عن مشاركة وفد بلدها في شعور الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء تناول التقرير قضايا الإدارة الرشيدة، فقالت إن الاختلالات العالمية الحالية يمكن تناولها من خلال النمو والجهد اللذين يقودهما القطاع الخاص في سبيل تحسين البيئات عالمياً.

١٦- وفيما يتعلق بالنقاش بشأن حيّز السياسة المتاح، أعربت عن قلقها إزاء الإشارة في المناقشة إلى وجوب عدم تقيد البلدان النامية بالتزاماتها الدولية. وقالت إنها تشعر بخيبة أمل إزاء الطريقة التي عرضت بها قضايا التجارة بين الشمال والجنوب، وكان ينبغي لها أن تعكس التجارة العالمية الحديثة. وأبدت اهتماماً بإجراء مزيد من المناقشات للطرق التي يمكن بها للأونكتاد أن يعزز زيادة حجم التجارة بين البلدان النامية، وأشارت إلى أن التقرير لم يناقش إلا قليلاً أهمية تحرير خدمات الهياكل الأساسية كجزء من استراتيجية إنمائية.

١٧- وينبغي للأونكتاد أن يدعو إلى اعتماد ضوابط أشد صرامة للدعم حتى يمكن للاستثمار في بلد ما أن يستند إلى ميزته النسبية وليس إلى سهولة الحصول على رأس المال. وفي تحليل الدعم، كان ينبغي إيلاء العناية الواجبة إلى الاعتراف بالآثار السلبية لدعم مصائد الأسماك. وقد اعتُرف على نطاق واسع بأن الضبط الفعال للدعم يعتبر استراتيجية ناجحة للتجارة والتنمية والبيئة. وأعربت عن قلقها إزاء الوصف الخاطئ لأحكام حقوق الملكية الفكرية في اتفاقات تجارية التي وقعتها الولايات المتحدة على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف باعتبار تلك الأحكام مضرة بالتنمية. وقالت إن تلك الاتفاقات تتيح مرونة لشركاء الولايات المتحدة في اتفاقات التجارة الحرة في وضع نظم قوية للملكية الفكرية فيما تراعي مصالحها الوطنية. وردّدت المتحدثة أيضاً التعليقات التي أدلى بها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تمكين البلدان النامية من فرض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تتعارض مع التزاماتها القائمة في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي الختام، ذكرت أن *تقرير التجارة والتنمية* قد نجح في تعزيز النقاش بشأن مسائل هامة في السياسة العامة، وشكرت الأمانة لما أنجزته من عمل.

١٨- وقالت ممثلة **اليابان** إنه فيما يورد *" تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* ، تلخيصاً شاملاً للمشاكل المتعلقة بالاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، يبدو تحليله غير كامل إلى حد ما. وأعربت عن قلقها إزاء الأثر السلبي الذي تولده فكرة حيّز السياسة الوارد وصفه في التقرير. وشددت على اعتقادها بأن تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف يوفر فرصاً عديدة للبلدان النامية، وقالت إنه في سبيل دعم تلك الغاية أُطلقت مبادرة التنمية خلال جولة مفاوضات الدوحة. وإذ سلّمت بأن العجز الهائل في الحساب الجاري في الولايات المتحدة والفائض الكبير في بلدان أخرى يمثلان قضية هامة يتعين تناولها، قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج تلك الاختلالات بصفة جماعية، وتشارك فيها الاقتصادات الناشئة. ورغم أهمية إنشاء إطار جديد أو وضع مبادئ توجيهية جديدة للمعاملة الخاصة والتفاضلية، إلا أن المقترحات الواردة في التقرير لا تأخذ في الاعتبار على النحو المناسب الدور الأساسي الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية بصفتها جهة لوضع الأطر القانونية المتعددة الأطراف. وسيشكل مصدر قلق بشأن "التلقائية" النهج المقترح الذي يتصل باتفاقات بعينها ويضع معايير محددة لفرادى الاتفاقات، مما يمكّن البلدان الأعضاء من عدم التقيد بالالتزامات. وكان بإمكان تحليل التقرير أن يكون أكثر شمولاً لو تناول الجوانب

الإيجابية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية.

١٩- وأشار ممثل **أستراليا** إلى *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* من حيث صلته بقواعد التجارة المتعددة الأطراف وبخاصة الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، فقال إن عنوان الفرع الذي يتناول ذلك الاتفاق، وبخاصة "القيود التي تفرضها اتفاقات دولية على استقلال السياسة العامة"، يوضح توضيحاً كاملاً الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها. ذلك أن القانون الدولي بأكمله يتضمن حيّزاً للسياسة الوطنية، بيد أن جميع البلدان وقّعت على اتفاقات دولية لأن منافع ذلك تتجاوز القيود المفروضة على ذلك الحيّز. وقلة تحاجج بأن العضوية في منظمة التجارة العالمية لا يمكن أن توفر ميزة إيجابية للبلدان النامية، إذ إنها تمكنها من وضع قواعد للتجارة الدولية ومن الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة. وإضافة إلى ذلك، فإن الفرع المخصص للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة في التقرير يقدم رواية من جانب واحد تكاد أن لا تعترف بنظام الملكية الفكرية كنظام حافز أو بالعلاقة الإيجابية بين قوانين الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا. وكرّس التقرير ثلاثة أسطر لتلك القضايا ولم يذكر إلا أكاديمياً واحداً. ورغم أنه من الاختصاص المشروع للأونكتاد أن يسأل عن المحكمة التقليدية بشأن السياسة الاقتصادية وأن يطرح الأسئلة الصعبة، إلا أنه من المهم أن يكون النقاش بشأن الملكية الفكرية والتنمية متوازناً. وذلك يمكن أن يعزز تأثير الأونكتاد ومساهمته في اختتام جولة الدوحة بنجاح، وهو هدف يصبو إليه الجميع.

٢٠- وإذ لفت ممثل **سري لانكا** الانتباه إلى ولاية الأونكتاد بصفته صوتاً مستقلاً وابتكارياً في البحث والتحليل في قضايا التجارة والتنمية، أثنى على *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* لمحتواه الابتكاري الذي يتصدى للحكمة التقليدية، وأقرّ بأهم الأفكار والاستنتاجات الرئيسية الواردة فيه. وشدَّد بخاصة على الحاجة إلى إيجاد حيّز مناسب للسياسة الوطنية في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإلى تحقيق التوازن السليم بين قوى السوق الثابتة والدينامية. وفي الختام أعرب، عن أمله في استئناف جولة الدولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وفي أن تكون نتائجها مثمرة في النهاية لصالح البلدان النامية.

٢١- وأثنى ممثل **مصر** على *"تقرير التنمية والتجارة، ٢٠٠٦ "* لأنه بيّن أن الشروط التي ترتبط بتقديم المساعدة الدولية إلى البلدان النامية قد حالت دون قيام حكوماتها بدراسة السياسات الإنمائية التي تعتبر ضرورية. وإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة القائمة بين القواعد الصارمة الآخذة في النشوء في نظام التجارة المتعدد الأطراف من جهة، والافتقار إلى نظام مالي ونقدي دولي من جهة أخرى تمكّن الجهات الاقتصادية الفاعلة الرئيسية من اللجوء إلى أدواتها المالية والنقدية دون مراعاة وافية لأثر تلك السياسات في البلدان النامية. وشدد في الختام على وجوب مواصلة الأونكتاد تحليل التجارة والتنمية وما يتصل بها من قضايا مثل المال والتكنولوجيا والتنمية المستدامة والاستثمار.

٢٢- وأثنى ممثل **جيبوتي** على *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦"* وبخاصة تحليله لعدد من القضايا المتعلقة بالتنمية التي يعتبرها المتكلم ذات أهمية حيوية، وشجع الأمانة على مواصلة إجراء أبحاثها. وقال إن المشكلة الرئيسية التي

تواجه أقل البلدان نمواً وأفريقيا هي عدم وجود هياكل أساسية مناسبة، الأمر الذي حكم بالفشل على أي شكل من أشكال المساعدة التقنية المقدمة لها. وأيّد إدخال تغيير على أساليب وأهداف المساعدة التقنية من جانب البلدان المانحة والمستفيدة على السواء.

٢٣- وشـــدد **المسؤول بالإنابة عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية**، في ملاحظاته الختامية، على الموازنة الواضحة بين القواعد المتعددة الأطراف وحيّز السياسة الوطني . وأكد وجوب أن تكون القواعد المتعددة الأطراف منصفة وعادلة كي تعوّض البلدان النامية عن خسارة حيّز السياسة الوطني التي لا يمكن تفاديها، هذه الخسارة التي تنطوي عليها العضوية في نظام متعدد الأطراف.

- - - - -